

تقرير لجنة المراجعة عن المركز المالي للربع الأول من عام ٢٠١٤

قامت لجنة المراجعة والمشكلة بمعرفة مجلس الإدارة طبقاً لأحكام المادة (٣٧) من قواعد قيد الأوراق المالية بالبورصة والمشكلة من :-

الأستاذة / شيرين ممدوح محمد كمال عبدالباقى	عضو مجلس الإدارة - غير تنفيذى	رئيس
الأستاذ / أحمد أنور خالد	من ذوى الخبرة	عضو
الأستاذ / خالد حسن حسن	من ذوى الخبرة	عضو

بمراجعة المركز المالي والتقارير الإدارية الدورية للشركة عن الربع الأول من عام ٢٠١٤ والمنتهى فى ٢٠١٤/٠٣/٣١ وذلك قبل عرضهما على مجلس الإدارة تمهيداً لإرسال المركز المالي لمراقب الحسابات .
وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية والتي تتفق مع معايير المحاسبة الدولية الصادرة من الإتحاد الدولى للمحاسبة .
وقد تضمنت أعمال المراجعة إجراء فحصاً إختبارياً للمستندات والأدلة المؤيدة للقيم والإيضاحات الواردة بالقوائم المالية فى ٢٠١٤/٠٣/٣١ وكذا تضمنت أعمال المراجعة تقييماً للسياسات والقواعد المحاسبية المطبقة وكذا سلامة العرض الذى قدمت به القوائم مما يعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على هذه القوائم المالية .
وكذا تضمنت أعمال المراجعة فحص ومراجعة إجراءات الرقابة الداخلية للشركة والآليات والأدوات المستخدمة فى المراجعة الداخلية ووجدت متفقة مع أسس ومعايير المراجعة المصرية .

♦ **تمسك الشركة بحسابات مالية منتظمة** تتضمن كل مانص به القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات .

ورأينا :- أن القوائم المالية تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها عن المركز المالي للشركة وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

♦ **تحسن حركة البيع** فى الربع الأول من العام المالي ٢٠١٤ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق ، وأن كان رغم تحسن حركة البيع إلا أن الشركة لم تحقق أرباحاً خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٤ وهذا يعد أمراً طبيعياً لما تمر به البلاد من ظروف اقتصادية غاية فى الصعوبة على كل الأصعدة .

ورأينا :- أن إدارة الشركة على الطريق الصحيح لتنشيط حركة البيع للعودة لسابق عهدها مرة أخرى وذلك رغم الحالة الاقتصادية التى تمر بها البلاد حالياً والمنعكسة على كافة قطاعات الاقتصاد المصرى وليس قطاع الأسمدة فحسب ، وبالتالي من المنتظر أن تحقق الشركة أرباحاً خلال الفترة القادمة إن شاء الله .

♦ **زيادة المدينون والمصروفات المدفوعة مقدماً** مقارنة بنفس الفترة من العام الماضى .

ورأينا :- أن هذا راجع لقيام الشركة بسداد دفعات مقدمة لبعض الموردين تحت حساب شراء أسمدة ، وأيضاً لقيام الشركة بالبيع الأجل لعدد محدود من العملاء لتنشيط حركة البيع مما كان له أثره الإيجابى على تحسن حركة البيع فى الربع الأول من العام المالي ٢٠١٤ .

- ♦ **خفض المصروفات العمومية والإدارية** بنسبة ١٢.٠١٪ تقريباً مقارنة بنفس الفترة من العام الماضى .
ورأينا :- أن هذا الترشيد فى المصروفات العمومية والإدارية أمراً محموداً ويحسب لإدارة الشركة فى ظل ما تمر به البلاد من ظروف اقتصادية بالغة الصعوبة والحساسية .
- ♦ **زيادة الدائنون والمبالغ المستحقة الدفع** بنسبة ٢٢.٨٠٪ تقريباً مقارنة بنفس الفترة من العام الماضى .
ورأينا :- أن هذا راجع لحصول الشركة على دفعات مقدمة من العملاء تحت حساب بيع الأسمدة لهؤلاء العملاء ، وهذا يدل على ثقة العملاء فى وفاء الشركة بالتزاماتها تجاههم .
- ♦ **وقد قمنا بفحص ومراجعة التقارير الإدارية الدورية** ومنها مايقدم يومياً لرئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب مثل تقرير حركة تداول أسهم الشركة بالبورصة والذى يتضمن سعر الفتح ، أعلى سعر وصل إليه سعر السهم ، كمية التداول وأيضاً يقدم هذا التقرير بصفة أسبوعياً كما يقدم بصفة شهرياً .
وأيضاً تقرير الأداء والذى يقدم بصفة شهرية للسيد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة ويشمل هذا التقرير تقييم لأداء كل إدارة من إدارات الشركة { مدى الانضباط ، التعاون والتفاعل مع الإدارات الأخرى ، مدى أنجاز كل إدارة للمطلوب منها من أعمال بالدقة والسرعة اللازمةألخ } .
ورأينا :- أن هذه التقارير تعد جيدة وإيجابية وتساهم بشكل كبير فى مساعدة متخذ القرار من اتخاذ مايراه مناسباً من قرارات تساعد على تقدم الشركة .

وفيما عدا تأثير ماورد فى الفقرات السابقة فمن رأينا أن المركز المالى للشركة فى ٢٠١٤/٠٣/٣١ معبر ويوضح عن نشاط الشركة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح والنظم المصرية ذات العلاقة .

تحريراً فى ١٣/٥/٢٠١٤

عن لجنة المراجعة
شيرين ممدوح عبدالباقى

توصيات مجلس الإدارة فيما ورد بتقرير لجنة المراجعة عن الربع الأول من عام ٢٠١٤

تم الإطلاع على التقرير المقدم من لجنة المراجعة والمشكلة طبقاً لأحكام المادة (٣٧) من قواعد قيد الأوراق المالية بالبورصة والمقدم لمجلس الإدارة مع المركز المالي للشركة عن الربع الأول من عام ٢٠١٤ ووصينا بالآتي :-

أولاً :- يرى مجلس الإدارة أن عدم تحقيق الشركة لأرباح خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٤ راجع لأسباب لا دخل لإدارة الشركة بها مثل :-

١- الظروف السياسية التي تمر بها البلاد حالياً مما أنعكس بالسلب على الحالة الاقتصادية للبلاد .

٢- الأرتفاع المستمر للدولار مما قد يعرض الشركة للخسائر الفادحة في حالة الإستيراد .

ثانياً :- يرى مجلس الإدارة أن إدارة الشركة قامت بتقليص المصروفات العمومية والإدارية بنسبة جيدة رغم ما تمر به البلاد من ظروف اقتصادية غاية في الصعوبة ، وبالتالي يرى مجلس الإدارة أن من قام بهذا العمل الجيد قادر أيضاً وبلا أدنى شك على إيجاد البدائل الآمنة للارتقاء بحجم الأعمال .

ثالثاً :- يثنى مجلس الإدارة على التقارير الدورية المقدمة له مع المركز المالي والتي تساعد بشكل كبير ومتميز في اتخاذ القرارات من قبل مستخدم تلك التقارير .

تحريراً في ٢٠١٤/٥/٢٠

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

شريف ممدوح محمد كمال عبدالباقي

